المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الشؤون الجنائية والعفو
دورية عدد: 22 س 3

الرباط في 8 مايو 2006

من وزير العدل

إلى السادة:

الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول التنفيذ الزجري.

سـلام تـام بوجـود مولانـا الإمـام

وبعد،

لقد تبين من خلال تفقد نشاط مصالح التنفيذ الزجري ببعض المحاكم وجود تقصير ملحوظ في تنفيذ الأحكام الزجرية نتيجة البطء في الإجراءات وضعف آليات المراقبة والإشراف والتوجيه، الأمر الذي أدى إلى تراكم عدد الأحكام غير المنفذة وساهم بشكل مباشر في تراجع مداخيل الحساب الخصوصي وبالتالي حرمان خزينة الدولة من مبالغ مالية مهمة والإحساس باللاعقاب من طرف المحكوم عليهم.

وبغية تجاوز هذه الوضعية غير العادية وتفاديا لأي بطء أو تأخير في تنفيذ الأحكام التي تجسد هيبة الدولة وسيادة القانون،

أطلب منكم العمل بكل حزم وحرص على اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتصريف قضايا التنفيذ الزجري بكيفية فعالة وسريعة والسهر على مراقبة وتتبع نشاط المصالح المكلفة بالتنفيذ إعمالا للاختصاص القانوني الذي أوكله المشرع للنيابة العامة في هذا الباب.

ونظرا لما لهذه التعليمات من أهمية أهيب بكم العمل على تنفيذها بكل دقة وفعالية مع موافاتي بالصعوبات التي تعترضكم واقتراح الحلول المناسبة بشأنها، **والسلام.**

وزير العدل
محمد بوزبع